

بعد ثورة 25 يناير
إما أن ننشغل الآن بمشروع يوحدنا نحو البناء والصعود للتقدم
وإما البطالة والفوضى
فتعالوا معا نبني مصر جديدة ليس من الآن لكن من 2011/2/12

رؤية لمستقبل مصر

- منظومة استثمار محدود الدخل للنهوض باقتصاد مصر
بدون تحميل ميزانية الدولة أى أعباء مالية إضافية
مستغلا جهده ووقت فراغه ليتحول من محدود لمتعدد الدخل

رؤية لإصلاح التعليم (التعليم العملى الشامل الموحد المتخصص)

عملى : أعمل لتتعلم لا تتعلم لتعمل .
شامل وموحد :دمج أنظمة التعليم الأميرى والأزهرى واللغات فى نظام شامل وموحد تحقيقا لمبدأ تكافؤ
الفرص أمام كافة أبناء الشعب فى تلقى نوعية تعليم واحدة جيدة ومميزة .
متخصص :مرحلة الثانوى (صناعى ، زراعى ، تجارى ، تميزى ، علمى ، أدبى ، فندقى ، أزهرى)

على سعد حسن

المحامى

ت: 0128807884

ali_hm9@yahoo.com

أولاً : منظومة استثمار محدود الدخل للنهوض باقتصاد مصر
بدون تحميل ميزانية الدولة أى أعباء مالية إضافية
مستغلا جهده ووقت فراغه لأحوله من محدود لمتعدد الدخل

- مشروع 1050 المدينة الزراعية المنتجة لمحدود الدخل (منزل مساحته 800م2 ببستان أشجار فاكهة وخضر) يحقق لمحدود الدخل بما لا يقل عن 600 جنيه شهريا بالإضافة إلى دخله من مهنته

- لتوفير مليار م3 مياة صالحة للزراعة تزرع 2 مليون فدان من الصحراء

- لتوفير أكثر من 11 مليار جنيه تهدر سنويا من ميزانية الدولة

- المدينة الواحدة تنتج سنويا 192 طن صوف طبيعي ، 192 ألف م2 جلود طبيعية ، 3840 طن لحوم

- توفير المواد الخام للمصانع التى تنشأ بالمدينة من غزل ونسج وتصنيع زراعى وغيرها

- زيادة الثروة الداخلة بما لا يقل عن مليون دجاجة بلدى خالية من الهرمونات فى المدينة الواحدة

- لتحقيق عدالة التوزيع والاستثمار فى الأراضى الصحراوية لمحدودى الدخل

- لتوفير 5 مليون فرصة عمل حقيقى منتج وليس بطالة مقنعة

- لتحويل استثمارات صغيرة تزيد عن 180 مليار جنيه سنويا يبنى بها عشوائيات على الأراضى الزراعية ولا تستطيع الحكومة وقفها وإلا ستؤدى لبطالة وكساد تزيد الإحتقان لتوجيهها إلى تنمية وتعمير الصحراء

- لوقف المظاهرات الفئوية و حالة اللغط التى تمر بها البلاد

*مقدمة عن الثقافة والظروف التى يعيشها الشعب المصرى حاليا لأخذها فى الاعتبار حتى ينهض

بالمشروع

*فكرة المشروع

*أهداف وفوائد المشروع

*الفئة المستفيدة من المشروع

*تخطيط المشروع

*مواقع المشروع

*مصادر تمويل المشروع

*خطوات تنفيذ المشروع

مقدمة

بسم الله و الحمد لله و الصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

قال تعالى : (واضرب لهم مثلا رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب وحففناهما بنخل وجعلنا بينهما زرعاً).....سورة الكهف الآية 32

قال فضيلة شيخنا الشعراوى (رحمه الله): (لن تكون كلمتنا من رأسناإلا إذا أكلنا من ضربة فأسنا) وقيل : أن تعطينى سمكة فقد أطعمتني يوماوأن تعطينى سنارة فقد أطعمتني كل يوم

بادئ ذى بدء أطلب من كل مصرى بعد إطلاعه على المشروع كاملا إن وجد فيه الخير والبناء لمجتمعنا أن يشارك برأيه فيما يرى تعديله أو وضع أفكار جديدة وكذلك إن كان بإمكانه المساهمة فى تنفيذ المشروع فعليا ووضع آليات تنفيذه من قبل أصحاب الخبرة والمتخصصين. وأطالب المسؤولين بإعلان المشروع على كافة المواطنين فإن لم يكن هناك إعتراض فليكن مشروعنا القومى على مدى العشر سنوات القادمة . إن هذا المشروع مخصص لمحدودى الدخل وما يتناسب مع أحوال حياتهم التى يعيشونها فى العشوائيات بمشاكلها وملوثاتها حيث يحولهم من مواطنين يستحقوا الدعم لمواطنين يدعموا إقتصاد الدولة والمشروع يعتبر الركيزة الأساسية أو النواه التى يبني عليها منظومة استثمار محدود الدخل للنهوض بإقتصاد مصر إذ بدونه أو بدون باقى المنظومة تفشل المنظومة والمشروع . قبل عرض المشروع هناك عدة نقاط أساسية يجب أن تكون حاضرة فى الأذهان عند قراءتك للمشروع ووجب توضيحها

1. من عاداتنا وموروثنا من الثقافة الريفية المتأصلة فينا أن أى مواطن أمنيته أن يكون له بيت خاص به يميزه بالخصوصية ويكون ملاذاً آمناً له ولأولاده فى المستقبل يجنبه ارتفاع الإيجارات الباهظة والتى وصلت لـ 500 جنيه على الأقل فى ظل الأحوال الأقتصادية المتردية وتجنب النزاعات مع المالك أو الجيران وتكون له كإستثمار يتزايد مع الوقت والمدن السكنية الجديدة لم تلبى هذه الثقافة كأكتوبر والعاشر وغيرها

فى الماضى كانت الهجرة من الريف للمدن لتعيين المواطن بوظيفة ما أو بحثا عن عمل أما الآن فالهجرة من المدن للقري المحيطة بالمدن فبدلاً من شراء شقة أو إيجارها إن وجد الشقة أصلاً بالمدن يهاجر لقرية وبتكلفة شراء الشقة يبني بيتاً على الأرض الزراعية له ولأولاده فى المستقبل ولانستغرب أنه طبقاً لما جاء على لسان الدكتور / فاروق الباز فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ 2010/12/13 أن مصر تفقد 30 ألف فدان سنوياً من الأراضى الزراعية الخصبة بالوادى والدلتا الفدان 4200 م² يقسم إلى 40 قطعة 100م² × 30 ألف فدان = مليون و 200 ألف بيت يبني سنوياً على الأراضى الزراعية التى تعتبر أهم مورد وأساس إقتصادى لأى دولة ليحل محلها المجتمعات العشوائية بكافة مشاكلها

يعنى بمعدل 100 ألف بيت شهرياً على مستوى الجمهورية

إجمالى الأستثمارات العقارية المتناهية الصغر للفئة التى تسكن فى العشوائيات فى هذا الموضوع (50000 ثمن الأرض على أقل تقدير + 100000 مبانى الدور الأرضى وتشطيبه على أقل تقدير) × 1.2 مليون بيت = 180 مليار جنية سنوياً على أقل تقدير تفوق اجمالى الأستثمارات الأجنبية وتهدم مورد زراعى مجهز لا يقدر بثمن فى كل عصر فى حين أن هذا المبلغ سيستخدم فى المنظومة التى سيتم شرحها

يعنى من 60 سنة نسير فى عكس إتجاه التنمية والتقدم بعكس دولة كاليابان ودول شرق آسيا والمشروع يعالج هذه المدة فى خمس سنوات ليضعنا على أول طريق التقدم

2. فى فترة إنتشار أنفلونزا الطيور تبين أن ثلثى الثروة الداجنة على أسطح المنازل وأن 90 % من الثروة الحيوانية مع صغار المربين طبقا لتصريح المسؤولين

3. أن كل المشروعات التى تهدف لحل مشكلة الأزحام المرورى من إنشاء طرق دائرية ومحاور تستقطع من الأرض الزراعية وتساعد على التوسع العمرانى على امتدادها على حساب الرقعة الزراعية وكذلك الكبارى والأنفاق ومترو أنفاق حلول أثبت الواقع فشلها حيث عند الانتهاء من تنفيذها وبدء تشغيلها يتضاعف عدد السكان ولا تحل الأزمة بل تزيد منها حيث تستقطب هذه المشروعات عمالة من الريف والأقاليم للعمل فيها

ومن ناحية أخرى تحمل هذه المشروعات ميزانية الدولة الكثير من الأموال يمكن إستثمارها فى إنشاء المرافق والبنية الأساسية فى المجتمعات التنموية التى يتناولها المشروع وأن نقل السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية إلى الصحراء هو الحل الأمثل لحل هذه المشاكل وزيادة التنمية

4- تحول معظم الشعب والأجيال القادمة - نتيجة للتطور الإجتماعى والإقتصادى - للوظيفة المكتبية أو العمل الخدمى المريح المدر لعائد أعلى وجهد أقل عازفين عن الأنشطة الزراعية التى تحتاج إلى جهد أكثر وعائد أقل الأمر الذى جعل الفلاح يبيع أرضه الزراعية مبانى ليشتري بثمنها تاكسى أو محل تجارى أو بياع متجول أو يعمل حرفيا وغيرها ليتحول غالبية الشعب من أعمال منتجة كالزراعة التى تعتبر الأساس الصلب لأى إقتصاد (من ملك قوته فقد ملك حريته) إلى أعمال خدمية تهوى مع أية عصفه إقتصادية.

5 - أن الشعب المصرى وخاصة محدودى الدخل يبحث عن عدالة التوزيع فى كل شىء بل أهم شىء هو عدالة التوزيع فى مجال الأستثمارات خاصة الأراضى الصحراوية حيث يتمنى كل مواطن محدود الدخل أن يكون رأسماله المستثمر هو جهده الذى لايملك سواه مع المشاكل التى تواجه استصلاح الصحراء فالشباب الحاصل على مؤهل عال أو متوسط ليس له خبرة عملية بزراعة الصحراء أو رأس مال حتى يقوم باستصلاح أرض صحراوية وليس له أى دخل حتى يجارى مصروفات ومستلزمات الإنتاج بل ليس له دخل أصلا ليكفل نفسه فكيف ينجح فى مشروع استصلاح الأراضى الصحراوية المجانية التى تسلم إليه مما يضطر لبييعها ويعود للوادي والدلتا باحثا عن عمل خدمى (بياع أو حرفيا أو سائق تاكسى)

ومن ناحية أخرى الأستثمارات الكبيرة لرجال الأعمال فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية عاندها ليس بالكثير حتى يقبلوا عليها إلا لو استخدموا محفزات ضارة بالصحة وتواجه الأستثمارات الكبرى مشكلتين (الأيدى العاملة إن وجدت فهى مكلفة لبعد مكان العمل عن محل إقامته)، (بعد الأسواق لتصريف الإنتاج وتكاليف النقل مع تعرضه للتلف) والمثال على ذلك توشكى إذن لحل هذه المشكلات الثلاثة يكون بدمج جميع العناصر عن طريق هذا المشروع المقترح

6- أن إنشاء مدينة جديدة بالصحراء و نقل هيئات حكومية كديوان وزارة وهيئاتها المركزية والشركات العامة التى يعمل بها موظفين يخصص لهم قطعة أرض كبيت وهو الأمر الذى يجعل المدينة تنشغل بالسكان بسرعة و(عن طريق رواتب الموظفين والذين يصل عددهم لأكثر من 2 مليون موظف بمجموع رواتب يصل لأكثر من 2 مليار جنيه شهريا) - مما يوجه إقتصاد الدولة نحو هذه المدن لتكون أسواق كبيرة وحديثة مما ينمي المشروعات الصغيرة لتكوين علاقات إقتصادية متكاملة مما يؤدى لشغل السكان للمدن بسرعة فى أقل من شهر وتوفير استثمارات محلية فى إنشاء فروع ومحال تجارية وغيرها ولا تكون كسابق المدن الجديدة التى يسكنها الأشباح وتعتبر رؤوس أموال موقوفة بالمليارات نظرا لبعد عمل سكان هذه المناطق عن سكنهم فى المدن الجديدة أو للتصقيع وذلك كما حدث فى مشروع ابني بيتك والمدن الجديدة السابقة

- 7- أنه لن يقوى اقتصادنا إلا بتقليل استيراد المواد الغذائية ونكتفى ذاتيا بزراعتها والأموال التي تنفق في الأستيراد توجه لمجالات أخرى توجد فرص عمل
- 8- إنه لبناء أى مجتمع أو تدميته وازدهاره وتقدمه يشترط (الإنسان - الماء - الأرض - العلم) فكل هذه العناصر متوفرة لدينا فالصحراء الشاسعة المنبسطة وما بها من مياة جوفية وما ينزل عليها من أمطار لا تحتاج إلا الإنسان وعلمه الموجود بالوادي فكيف نوجه هذا الإنسان للصحراء . الدولة تستطيع ذلك عن طريق توجيه الأقتصاد بحزمة من الحوافز وفق المنظومة التي يستعرضها المشروع .
- 9 - وجود عمل إضافى إلى جانب العمل الأساسى لكل مواطن لكى يمكنه من سد إحتياجاته الأساسية وعند عمل أى مشروع تنموى يجب أن يراعى هذا الوضع
- 10- لو أفترضنا أنه لا قدر الله حصل فيضان أو سيل أو زلزال فسنتحول لنازحين إلى الصحراء وما يتعرض إليه النازح من مشكلات أو حتى حصل عدوان على مصر فبلا شك سيقوم كل مصرى مسلم أو مسيحي ، غنى أو فقير، ليبرالى أو إخوانى ، يمينى أو يسارى ولن تكون هناك أى مطالب فئوية أو من يقوم بثورات مضادة ولن تكون هناك إنقسامات داخل المجتمع الكل يتوحد لدفع هذا العدوان عن مصر محتملين كافة الظروف البرد والحر ، الجوع والعطش ، الألم وحتى الموت فى سبيل ذلك ألا يكون بالأجدى هذا الشعور والتوحد وتحمل الصعوبات لمدة 3 أشهر لفكرة مشروع قومى كالتى نعرضها إذا أعلن عنها تحقق مصلحة الفرد ليعيش حياة إنسانية كريمة ومن ثم مصلحة المجتمع إقتصاديا ويقوم المشروع على الركائز التالية:-

الأولى : أنه لا يمكن لأى إنسان ولو كان عاطلا عن العمل والكسب أن يحيا يوما بدون طعام يقويه أو سكن يأويه (وهما المطلبان الأساسيان) . ففكرة المشروع تعتمد على (السكن المنتج) إلى جانب وظيفته أو مهنته التى يعمل بها فى كافة التخصصات والموجودة بالمدينة الحديثة

وهو عبارة عن بيت ببستان لكل مواطن يقوم على زراعته بأشجار الفاكهة والخضر نظرا لإحتياج هذا النوع الزراعات لأيدى عامة كثيرة جدا لعدم إمكانية تدخل الميكنة الزراعية فيها سواء فى الزرع أو زرعها أو جنى محاصيلها . فالمشروع يجعل كل مواطن يزرع بشكل بسيط (رى و جنى) مما يساهم فى بناء إقتصادنا الزراعى حيث يوفر المشروع أكثر من مليار م3 سنويا ماء صالح لاستزراع 2 مليون فدان أرض صحراوية داخل القطع السكنية بالمدن الجديدة.

الثانية : إنشاء الإدارات الحكومية التى تحتاجها كل مدينة و نقل ديوان الوزارات والهيئات المركزية - وليس المديرىات - التى ترسم السياسات لكل محافظات الجمهورية وكذلك مقرات الشركات العامة بحيث توزع على كل مدينة سكنية زراعية تنشأ حديثا موزعة على صحارى محافظات مصر . الأمر الذى يوجه إقتصاد الدولة بطريقة غير مباشرة - (عن طريق رواتب الموظفين والذين يصل عددهم لأكثر من 2 مليون موظف بمجموع رواتب يصل لأكثر من 2 مليار جنيه شهريا) - نحو هذه المدن لتكون أسواق كبيرة وحديثة مما ينمي المشروعات الصغيرة لتكوين علاقات إقتصادية متكاملة مما يؤدى لشغل السكان للمدن بسرعة أقل من شهر وتوفير استثمارات محلية فى إنشاء مصانع و فروع ومحال تجارية وغيرها ولا تكون كسابق المدن الجديدة التى يسكنها الأشباح وتعتبر رؤوس أموال موقوفة بالمليارات نظرا لبعدها عن سكان هذه المناطق عن سكنهم فى المدن الجديدة أو للتصقيع .

ويخصص لكل من يعمل بالمدينة موظف أو حرفى أو صاحب محل ألخ له ولأسرته قطعة أرض مساحتها 800 م2 بالمنظومة التى سنتبين فيما بعد

الأمر الذى يحفز المواطن إلى الهجرة لمن المشروع استنادا لمبدأ جحا عندما سئل ذات يوم : ماهى بلدك .قال: بلدى اللى فيها أكل عيشى
فمنا من يتغرب بالسنين طالبا للرزق ويتعرض للعمل الشاق فى شتى بقاع الأرض ليعمرها كالدول العربية فى مقابل أن يؤسس بيتا له ولأولاده ومال ليسد به فقره 000

فكرة مشروع 1050

أصبح الآن الشعب كله ينادى بضرورة التوجه إلى تعمير الصحراء - بعدة مشاريع قومية - حيث أصبحت هي الحل الوحيد لمشاكلنا لذا فالمشروع يضع وجهة نظر لتخطيط هذه المدن الجديدة وفق منظومة معينة مخصصة لمحدودي الدخل وما يتناسب مع أحوال حياتهم التي يعيشونها في العشوائيات بمشاكلها وملوثاتها حيث يحولهم من مواطنين يستحقوا الدعم من الدولة لمواطنين يدعموا إقتصاد الدولة محققا الآتى :

- 1 - مجموعة من الحوافز المغرية جدا والمصلحة المباشرة التي تعود على المواطن وتحفزه للخروج من الوادى والدلتا فى أقرب وقت وبسرعة
- 2 - أكبر إستفادة ممكنة من إنشاء هذه المجتمعات ويحقق أكبر عائد ممكن للفرد ومن ثم الوطن .
- 3- العدالة الاجتماعية فى توزيع موارد الدولة وتمكين محدودي الدخل أن يستثمروا بما يملكوه من جهد ووقت ومال قليل حيث يمثل إجمالى إستثماراتهم أكثر من الإستثمارات الأجنبية ولا يقتصر توزيع أراضي الدولة على ذوى رجال الأعمال فقط التي تقابلهم مشكلتين الأولى : بعد سوق الأيدى العامة مما يؤدي لإرتفاع أجورها حال إذا ما وجدت . الثانية : بعد سوق المستهلك عن الإنتاج وبالتالي إرتفاع تكلفة النقل وتعرض المنتج للتلف لطول وقت النقل مما يقلل الأرباح إن لم يكن هناك خسائر يجعل المستثمر غير مقبل على هذا المجال من الأستثمار . وحيث أنه لا يمكن لأى إنسان ولو كان عاطلا عن العمل والكسب أن يحيا يوما بدون طعام يقويه أو سكن يأويه (وهما المطلبان الأساسيان) . ففكرة المشروع تعتمد على (السكن المنتج) إلى جانب وظيفته أو مهنته التي يعمل بها فى كافة التخصصات والموجودة بالمدينة الحديثة وهى مأخوذة مما نفذ فى مصر فى مدينة الأوقاف (الدقى والمهندسين) بالجيزة ومصر الجديدة قديما حيث تزرع باقى مساحة القطعة بأشجار فاكهة وما يزال باقى من آثار ذلك القليل مع الإختلاف فى أنها ستنفذ فى الأراضى الصحراوية لزيادة مواردنا وحماية رقعة الأراضى الزراعية من الزحف السكانى

أولا : المنطقة السكنية الزراعية

4 آلاف قطعة بمساحة القطعة الواحدة 2000 م² تستخدم كأبنية خدمية وإدارية عامة ومحال تجارية 96 ألف قطعة سكنى مساحة القطعة 800 م² لكل أسرة

شكل القطعة السكنية - (كما هو موضح بالشكل المرافق) تخصص قطعة أرض لكل أسرة محدودة الدخل (ربع فدان) - مجانا وفق مجموعة من الشروط - تبلغ مساحتها 800 م² أبعادها 20م (واجهة) × 40 م بالإضافة إلى (9م شارع +3 م رصيف يزرع بخمس نخلات بطول الواجهه) تقابلها قطعة بنفس المواصفات ليكون عرض الشارع 15 م بين المجاروتين .
- يخصص سكن للمستفيد من كل قطعة مساحته 100 م² أبعاده 7.75م (واجهة) ×13 م (طول) عبارة عن 3 غرف وصالة وحمام ومطبخ و يسمح له ببناء أرضى ودوريين فقط بارتفاع لايزيد عن 11م وذلك حتى لا يؤثر طول إرتفاع المبنى على الزراعات بحجب الشمس عنها .
يعلوه خزان مياه تسخن مياهه بفعل حرارة الجو ويمكنه عمل مظلة لتقيه حرارة الشمس ويمد عليها أشجار العنب المتسلقة ليحصل على محصول عنب وبذلك تكون مساحة السكن مستغلة زراعيًا .
وتكلفة إنشاء الدور الأرضى التي سيقوم به المستفيد لن تزيد عن 50 ألف جنيه تمول من الصندوق الاجتماعى للتنمية عن طريق قرض عيني برسوم إدارية سنوية 4 % بضمان المنزل يسدد على أقساط شهرية يتمثل القرض فى مواد البناء تسلم فى مكان القطعة وبمراحل حسب الإنتهاء من المرحلة التي

تسبقها وذلك تحت إشراف مهندسين مجندين من القوات المسلحة لمباشرة التنفيذ والموافقة على صرف المرحلة التي تليه
الثمالات (750ك حديد و 8 طن أسمنت و 15 م3 زلط و 10 م3 رمل والمصنعية على المستفيد لضمان الجدية)
مرحلة الحوائط الحاملة (30 ألف طوبة مقاس 12.5سم × 25سم × 8سم و 5 م3 رمل و 5طن أسمنت والمصنعية على المالك)
مرحلة السقف (2طن حديد و 15 م3 زلط و 10م3 رمل و 7طن أسمنت والمصنعية على المستفيد)
- أما باقى المساحة 700 م2 (4 قيراط) لتكفى الثلاث أسر التي ستكون فى القطعة تكون بستان يزرع ب 33 شجرة فاكهة كالتفاح والمانجو والجوافة وغيرها والتي قد تستغرق فترة من الزمن حتى الحصول منها على الإنتاج لذا يتم زراعة أشجار الخضر والتي تكون ثمارها فوق سطح التربة كالبادنجان والفلل والبامية والبازلاء ألخ والتي تتناسب مع مناخ وتربة الموقع حسب الإرشاد الزراعى وأبحاث التربة والموجود بالمدينة. وللعلم يكون ناتج ثمار هذه الأشجار طبيعي خالي من الكيماويات التي تضر بصحة الإنسان.

- ولتوفير الماء الذى تحتاج إليه زراعة المساحة الخضراء المحيطة بالمنزل يتم توفير ماء الشرب النقى الذى يستخدم فى ملء صندوق طرد قاعدة الحمام بإعادة استخدام ماء الاستحمام وماء غسيل الملابس مرة أخرى فى ملء هذا الصندوق والذى سيكون أكثر أثرا فى النظافة، وذلك عن طريق صرف ماء الإستحمام وغسيل الملابس من خلال عمود صرف خاص متصل بخزان سعة 200 لتر أسفل المبنى ويصرف الماء الزائد عن سعة الخزان إلى صرف صحى المدينة ويرفع الماء الموجود بالخزان بواسطة موتور رفع لماء صندوق طرد القاعدة (كما هو موضح بالرسم الهندسى). وبذلك نكون قد وفرنا ماء شرب نقى من 100:150 لتر يوميا لكل أسرة مصروف على تنقيته من ميزانية الدولة وكمية الماء الموفرة - الذى لن يتم تنقيته - عن طريق شبكة مواسير خاصة برى الزراعات يستخدم لرى بستان الفاكهة والخضر بالقطعة خلافا لشبكة مياة الشرب وكلاهما يتم له وضع عداد لحساب المياة المستهلكة سواء لرى الزراعات أو مياة الشرب ويمكن تقنين الكمية المستهلكة بحيث مايزيد عن المقنن يتم حسابه بتكلفة أكبر الأمر الذى يساعد على الحد من الأسراف فى الماء
وبذلك نكون وفرنا **10 آلاف م3 يوميا** على مستوى المدينة الواحدة يصرف فى تنقيتها من ميزانية الدولة ويتم توفير مواد التنقية المستوردة وكذلك الميزانيات التى ترصد لمعالجة هذه الكمية من المياة الموفرة فى الصرف الصحى

- أما ماء صرف القاعدة وحوض المطبخ يتم صرفه إلى شبكة الصرف الصحى للمدينة حيث **يتم معالجته** عبر مشروع أنابيب معالجة المياة بالطاقة الشمسية لوفرتها ومن ثم استخدامه فى رى زراعات القطن والكتان وأعلاف الماشية بالمنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة وكذلك الأشجار الخشبية والتي تستعمل كمصدات للرياح الرملية لحماية المنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة
- و يقوم علي الزراعة صاحب القطعة وأسرته حيث يقوم بغرس شتلات أشجار الفاكهة والخضر (ثمن الشتلات لايتعدى 300 جنيه) ثم ربيها يوميا من خلال شبكة التنقيط عن طريق فتح محبس وغلقه فقط ويتولى الأشراف على الزراعة مهندس زراعى متخصص تابع للمدرسة الثانوية الزراعية
الأمرالذى يوفر الأيدي العاملة لإعتماد هذه الزراعات على الأيدي العاملة لعدم استخدام الميكنة الزراعية فى جنى محاصيلها مما يجنبنا ارتفاع تكلفتها على مستوى السوق المحلى لنضرة العمالة الزراعية وارتفاع أجورها .

كما يمكنه تربية ما لايقل عن 10 دجاجات بلدى خالية من الأدوية المحفزة تمده بالبيض البلدى تتغذى على فضلات وبقايا الطعام بدلا من إلقاءه فى القمامة

ويمكنه تربية 2 شاه تعتمد على الحشائش ومخلفات الزراعة من الخضر والفاكهة تمده ب 40 كيلو لحم سنويا + ثمن 2 كيلو صوف طبيعي + ثمن 2 م 2 جلد طبيعي .
وكل من روث الدواجن والأغنام يستخدم كسماد للأرض التي تزرع .
- ويمتنع زراعة أشجار غير منتجة كالزينة والنجيلية وغيرها أو عمل حمام سباحة .
- وتتم الزراعة تحت إشراف مهندس زراعى متخصص وطلبة الثانوية الزراعية وفى حالة عدم قدرة المستفيد على الزراعة تقوم طلبة المدارس الزراعية بالزراعة بمقابل مادي بسيط .
- ويتم وضع أمام المبنى السكنى أربع سلات قمامة (للمعادن و للزجاج - للورق - للبلاستيك - متفرقة) وبذلك تكون سهلة الفرز والتجميع وإعادة التصنيع والتي يعود عائدها على جامعى القمامة فى توفير تكاليف الفرز وبدون أن يتحمل المواطن أى أعباء مالية أو الدولة وتوفير الميزانية التي ترصد لرفع القمامة مع صعوبة تدويرها أما مخلفات البناءوالهدم (الرتش) فيتم نقله إلى مكان معين حيث يتم إعادة تصنيعه بكامله

ثانيا : المنطقة الزراعية :

تخصص المنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة البالغة 20 ألف فدان مجانا يتم تكوين شركة مساهمة زراعية تقوم على استصلاح وزراعة هذه المنطقة ويقوم على إدارتها مجلس إدارة متخصص فى الزراعة يكون غالبية أعضائه من المساهمين المنتخبين من قبل باقى المساهمين وتخضع تحت إشراف وزارة الزراعة . يساهم فيها إجباريا كل صاحب قطعة بسهم قيمته 1000 جنيه يدفعه على 20 شهر لحين الإنتاج على أقساط شهرية لايتعدى القسط الواحد عن 50 جنيه شهريا ويتضمن عقد تخصيص القطعة على هذا البند فيكون رأس المال الذى يضخ فى الشركة شهريا 50 جنيه \times 96 ألف مالك قطعة = 4 مليون و 800 ألف جنية تقوم بالاستعانة بخبراء زراعيين وميكنة زراعية على مستوى وذلك لمدة 20 شهر ليصل رأسمال الشركة ل 96 مليون جنية مما يمكنها من إستخدام أحدث أساليب الزراعة وتكون بعد هذه المدة قد تم استصلاح وزراعة ال 20 ألف فدان بالمحاصيل الإستراتيجية كالقطن والكتان واعلاف المواشى وعمل مزارع مواشى الأمر الذى سيدير أرباحا تعود على صاحب السهم

ثالثا: المنطقة الصناعية

توجد منطقة صناعية على طرف المدينة على بها 624 قطعة مساحة كل مصنع 1680 م² ويمكن ضم أكثر من قطعة تبعا لضخامة المصنع تقوم على تصنيع الأنتاج الزراعى والحيوانى كتصنيع الأغذية والمشروبات وغزل ونسج الصوف والقطن والكتان ودباغة وتصنيع الجلود وغيرها من الأنشطة الأخرى مما يوفر فرص عمل على أن تكون المصانع مصنفة حسب مياة الصرف الصحى التى تستعملها

رابعا : منطقة تدوير القمامة وإعادة تصنيعها

120 فدان على أطراف المدينة وتقوم على إعادة تصنيع القمامة الناتجة عن المدينة أما الأشياء التى لايمكن إعادة تصنيعها فيمكن إستخدامها فى أفران حريق لبعض الصناعات كصناعة الطوب بدلا من المازوت وهكذا وتوجد على أطراف المدينة بعيدا عن المنطقة السكنية والصناعية

خامسا : المدافن :

عبارة عن 30 فدان على طرف المدينة بجوار المنطقة الصناعية

فوائد المشروع

- 1 - توفير بما لا يقل عن 600 جنيه شهريا لمحدود الدخل المستفيد من المشروع فى شكل عيني (سكن- طعام- مواصلات) حيث :-
 - ا - يوفر المشروع منزل للمواطن وبذلك نكون وفرنا 300 جنيه أجرة سكن
 - ب - زراعة باقى المساحة بأشجار الفاكهة والخضر يسد حاجة الأسرة بدلا من شرائها ليوفر بما يعادل 100 جنيه شهريا
 - ج - تربية 10 دواجن بلدى خالية من الهرمونات تمده بالبيض يوميا موفرة 100 جنيه شهريا وفى نفس الوقت تأكل بقايا الطعام بدلا من أن يلقى فى القمامة
 - د - وجود إدارات حكومية ممثلة لكل وزارة بالمدينة يكون عمل موظفيها قريب من سكنهم مما يوفر 100 جنيه أجرة المواصلات
 - و - توفير 4 ساعات يوميا كانت تضيع فى زحمة المواصلات ذهابا وإيابا من العمل تمكنه بالعمل بالبستان الخاص به .
- ى - أشجار الفاكهة مع مرور الوقت ستدر عائد كبير للمستفيد
- 2- أن الشعب المصرى وخاصة محدودى الدخل يطالب بعدالة التوزيع فى كل شىء بل أهم شىء هو عدالة التوزيع فى مجال الأستثمارات خاصة الأراضى الصحراوية حيث يتمنى كل مواطن محدود الدخل أن يكون رأسماله المستثمر هو جهده الذى لا يملك سواه مع المشاكل التى تواجه استصلاح الصحراء التى يحلها المشروع حيث يفتح المجال أمام الأستثمارات المحلية الصغيرة متناهية الصغر فى الزراعة وذلك لقرب سوق العمل (الأيدى العاملة) وبالتالي خفض أجور عمال الزراعة من المقيمين بالمدينة ومن ناحية أخرى قرب أسواق الأستهلاك المتمثل فى سكان المدينة والمنطقة الصناعية التى سنقوم على تصنيع الإنتاج الزراعى وبالتالي توفير تكلفة نقل المنتج الزراعى الصحراوى للأسواق الموجودة بالوادي .
- حيث تخصص المنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة البالغة 20 ألف فدان مجانا لشركة مساهمة زراعية تقوم على استصلاح وزراعة هذه المنطقة ويقوم على إدارتها مجلس إدارة متخصص فى الزراعة يكون غالبية أعضائه من المساهمين المنتخبين من قبل باقى المساهمين وتخضع تحت إشراف وزارة الزراعة . يساهم فيها إجباريا كل صاحب قطعة بسهم قيمته 1000 جنيه يدفعه على 20 شهر لحين الإنتاج على أقساط شهرية لا يتعدى القسط الواحد عن 50 جنيه شهريا ويتضمن عقد تخصيص القطعة على هذا البند فيكون رأس المال الذى يضخ فى الشركة شهريا 50 جنيه \times 96 ألف مالك قطعة = 4 مليون و 800 ألف جنيه \times 20 شهر = 96 مليون جنيه مما يمكنها من إستخدام أحدث أساليب الزراعة الحديثة وطوال مدة السنتين ما يتحقق من عائد يرد فى أصول الشركة ثم توزع أرباح هذه الشركة على المساهمين
- وبذلك يكون البديل المنتج الذى يدر عائد للفرد والمجتمع بدلا من الأستثمار فى العقارات العشوائية أو التى تمتاز بالرفاهية الباهظة الثمن والتى تعتبر رؤوس أموال موقوفة على شكل كتل خرسانية بالمليارات لا يستفيد منها الوطن وقد تكون سببا فى أزمت إقتصادية كبرلى هيلز وغيرها .
- 3- توفير حوالى 2 مليار جنيه فى مجال استهلاك الكهرباء نظرا لأن المسكن فى المشروع صحى جيد الأضاءة لكل مكان فيه وجيد التهوية لأتساع المساحات وزراعتها بالشجر الأمر الذى يوفر استهلاك الكهرباء المهذرة بالمناطق العشوائية فى الأضاءة والتهوية نظرا لضيق الشوارع الفرعية فى العشوائيات والتى لا يتجاوز عرض الشارع 4 م ويحيط العقار مبنى من جهاته الثلاث مع إرتفاع المبنى لعشرة أدوار. وعدد الغرف المطلة على الشارع غرفة أو غرفتين وتكون النوافذ مغلقة بشبه

استمرار حتى لا يكشف على جاره أو جاره يكشف عليه مما يستعيز عن الإضاءة الطبيعية بما لها من فوائد صحية بالإضاءة عن طريق الكهرباء وكذلك استخدام تهوية المراوح أو المكيف بدلا من التهوية الطبيعية وكذلك لزوم وجود اسانسير وموتور لرفع الماء . فلو فرضنا أن فرق توفير الأستهلاك بين السكن فى المشروع والسكن العشوائى على أقل تقدير 10 جنيهات × 15 مليون أسرة تقيم بالعشوائيات = 150 مليون جنيه شهريا × 12 = 1.8 مليار جنيه سنويا كهرباء مدعمة على حد قول الحكومة يمكن تصديرها أو إستخدامها فى الصناعة

4 - توفير أكثر من 9 مليار جنيه فى استهلاك وقود السيارات وقطع الغيار لأن الزحام الشديد يجعل المسافة التى من المفترض أن تسيرها فى عشرة دقائق بدون زحام تسيرها فى ساعة فتكون كمية الوقود المستهلكة 5 أضعاف . فلو افترضنا عدم الزحام يوفر 5جنية فى استهلاك الوقود×5 مليون سيارة تسير فى القاهرة الكبرى ×365يوما = 9.125 مليار جنيه وكذلك يوفر المشروع فرق استهلاك الوقود بين (نقل مواد البناء من المحاجر إلى الوادى) ، (نقل مواد البناء إلى المشروع الموجود فى الصحراء قرب المحاجر)

ومن ناحية أخرى يقضى على الزحام بالقاهرة الكبرى ويوفر لكل مواطن 2 ساعة يوميا وقت أطول فى الزحام ذهابا وإيابا × ما لا يقل عن 20 مليون مواطن × 365 يوم = 14.6 مليار ساعة عمل فى السنة × ساعة العمل تنتج بما يعادل فرضا 5 جنية = 73 مليار جنيه سنويا يعنى بعد 10 سنوات سنسدد ديونا من إستثمار وقتنا الذى يضيع فى زحام المرور.

4- وقف الزحف السكانى (العشوائيات) على الأراضى الزراعية فى الوادى والدلتا تلقائيا وزراعتها بالمحاصيل الحقلية الأستيراتيحية كالقمح والفل والعدس والذرة والقطن وقصب السكر والأرز وخلافه التى تستهلك قدر أكبر من المياة فى الأراضى الصحراوية بدلا من الأستيراد ومن ناحية أخرى إتاحة فرص عمل جديدة ومجزية للفلاح الذى هجر الزراعة لتقلص ملكيته الزراعية الخاصة بحيث لا يفى إنتاجها بمتطلباته الأساسية (عودة مهنة الفلاح التى إنقضت) الأمر الذى يمكنه من زيادة ملكيته الزراعية فى أراضى الوادى والدلتا لخروج كثير ممن يملكون أرض زراعية ولا يشتغلون بالزراعة وهو الأمر الذى سيكون له أكبر الأثر فى عودة المساحات الزراعية الكبيرة مرة أخرى (حل مشكلة تفتت الملكية الزراعية)

5 - وقف التعدى بالبناء على الأرض الزراعية - سيؤدى إلى بطالة كبيرة جدا بالإضافة للعمالة الكثيرة الوافدة من ليبيا و كذلك سيؤدى لكساد كبير فى تجارة مواد البناء والمصانع التى تقوم على صناعتها فيكون هذا المشروع هو البديل فى إستيعاب هذه العدد من العمال نظرا لتوفيره فرص عمل لأكثر من 5 مليون مواطن فى مجال بناء المشروع السكنى والزراعى .

فى الماضى كانت الهجرة من الريف للمدن لتعيين المواطن بوظيفة ما أو بحثا عن عمل أما الآن فالهجرة من المدن للقرى المحيطة بالمدن فبدلا من شراء شقة أو إيجارها إن وجد الشقة أصلا بالمدن يهاجر لقرية وبتكلفة شراء الشقة يبني بيتا على الأرض الزراعية له ولأولاده فى المستقبل ولانستغرب أنه طبقا لما جاء على لسان الدكتور / فاروق الباز فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ 2010/12/13 أن مصر تفقد 30 ألف فدان سنويا من الأراضى الزراعية الخصبة بالوادى والدلتا الفدان 4200م² يقسم إلى 40 قطعة 100م² × 30 ألف فدان = مليون و 200 ألف بيت يبني سنويا على الأراضى الزراعية التى تعتبر أهم مورد وأساس إقتصادى لأى دولة ليحل محلها المجتمعات العشوائية بكافة مشاكلها

يعنى بمعدل 100 ألف بيت شهريا على مستوى الجمهورية إجمالى الأستثمارات العقارية المتناهية الصغر للفئة التى تسكن فى العشوائيات فى هذا الموضوع (50000 جنيه ثمن الأرض على أقل تقدير + 100000 جنيه مبانى الدور الأراضى وتشطيبه على

أقل تقدير) $1.2 \times$ مليون بيت = 180 مليار جنية سنويا على أقل تقدير تفوق اجمالى الأستثمارات الأجنبية وتهدم مورد زراعى مجهز لايقدر بثمن فى كل عصر فى حين أن هذا المبلغ سيستخدم فى المنظومة التى سيتم شرحها
يعنى من 60 سنة نسير فى عكس إتجاه التنمية والتقدم بعكس دولة كاليابان ودول شرق آسيا والمشروع يعالج هذه المدة فى خمس سنوات ليضعنا على أول طريق التقدم

6 - توفير المبالغ التى تنفق على تنقية مياه الشرب وكذلك تكاليف معالجتها (صرف صحى) التى تستهلك فى صندوق الطرد والتى تصل إلى 100 لتر يوميا $\times 365$ يوما $\times 100$ ألف أسرة = 3.65 مليون م 3 سنويا على مستوى المدينة وتوفيرها لزراعة المنطقة المحيطة بالمنزل داخل كل قطعة للزراعة عن طريق الري بالتنقيط وبدون أسمدة كيماوية. بالإضافة إلى المياه الناتجة من المعالجة الثانوية لمياه الصرف الصحى والتى تصلح لزراعة 20 ألف فدان من القطن والكتان ومحاصيل أعلاف الحيوانات وذلك لما نمر به من أزمات مائية قادمة.

7 - زراعة أكثر من 20 ألف فدان من الأراضى الصحراوية أشجار فاكهة وخضر بدون أسمدة كيماوية وذلك على النحو التالى : (96000 قطعة $\times 5$ قيراط المساحة المزروعة فى كل القطعة) $\div 24$ الفدان = 20 ألف فدان + أكثر من 3 الأف فدان جزر وسطى للشوارع مزروعة بالنخيل والزيتون يقوم عليها طلبة المدارس الزراعية الموجودة بالمدينة وذلك خلاف المنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة والبالغة 20 ألف فدان
وعلى مستوى 100 مدينة $\times 40$ ألف فدان = 4 مليون فدان

8 - زيادة الثروة الداجنة لأكثر من مليون دجاجة بلدى نقيه بدون حقن غير مسببة أمراض فى المدينة الواحدة $\times 100$ مدينة = 100 مليون دجاجة .

9 - تخفيض المبالغ التى تنفق على استيراد اعلاف الدواجن والماشية نظرا لإستخدام فضلات الطعام والتوسع الزراعى

10 - خفض استيراد اللحوم حيث ينتج المواطن من تربيته لعدد 2 شاة 40 كيلو لحم سنويا $\times 96000$ عدد المستفيدين = 3840 طن لحوم سنويا للمدينة الواحدة $\times 100$ مدينة = 384000 طن لحوم سنويا

11 - توفير أكثر من 192 طن سنويا من الصوف الطبيعى (2 كيلو صوف $\times 96$ ألف وحدة سكنية) فى المدينة الواحدة مما يوفر المادة الخام لمصانع غزل ونسج الصوف الموجودة بالمدينة لتصل طاقته الإنتاجية لنصف طن غزل ونسج صوف $\times 100$ مدينة = 19200 طن صوف طبيعى .

12 - توفير 192 ألف متر مربع من الجلود الطبيعية (2م $\times 96$ ألف وحدة سكنية) للمدينة الواحدة مما ينمى صناعة ودباغة الجلود. $\times 100$ مدينة = 19.2 مليون م2 من الجلود الطبيعية

13 - التوسع فى زراعة الأشجار الزيتية كالزيتون يوفر استيراد الزيوت من الخارج والتى تصل لنسبة 90% من استهلاكنا القومى .

14 - زراعة نصف مليون نخلة منتجة للبلح فى المدينة الواحدة مما يوفر كمية كبيرة من البلح يكفى الأستهلاك المحلى ويمكن التصدير . ويمكن إستخراج وقود حيوى منها حيث تحتوى البلحة على طاقة

أكبر بكثير من حبة القمح ولو كان يصلح زراعة النخيل فى البلاد المنتجة للوقود الحيوى لأستخرجوا منه الوقود الحيوى

15- المشروع يوفر المياه المعدنية النقية للمواطنين حيث يتم حفر آبار لاستخراج المياه الجوفية فى المدن الصحراوية وبالتالي يوفر استيراد وتكلفة عبوات المياه المعدنية وكذلك تكاليف نقلها حيث تضخ مباشرة للمواطن وبذلك نكون وفرنا على الدولة ميزانية تكاليف استيراد مواد التنقية كالكلور والشبهه والتي تضاف لتنقية ماء النيل

16 - توفير أكثر من 3 مليار جنيه تنفق فى مجال الصحة (الأدوية) استنادا لقوله (صلى الله عليه وسلم): (المعدة بيت الداء) فاذا كانت غذاء الإنسان خالى من كافة المبيدات والكيماويات يكون أقل عرضة للمرض

17 - توفير 96 ألف منزل ويمكنه التعلية ليزيد 2 وحدة سكنية لاحقا ليصل 288 ألف وحدة سكنية فى المدينة الواحدة × 100 مدينة = **28.8 مليون وحدة سكنية** لكل أسرة × متوسط أفراد الأسرة 5 = أكثر من 150 مليون نسمة للسكان الحاليين والمستقبليين .

18 - القضاء على بؤر القمامة وإعادة تصنيعها بكاملها وتوفير المبالغ التى تنفق على نقلها والتخلص منها حيث يوضع أمام المبنى السكنى أربع سلالات قمامة (للحديد و للزجاج – للورق – للبلاستيك - متفرقة) وبذلك تكون سهلة الفرز والتجميع وإعادة التصنيع والتي يعود عائدها على جامعى القمامة بدون أن يتحمل المواطن أى أعباء مالية أما التراب الناتج عن عملية البناء والهدم(الرتش) فيتم نقله إلى مكان معين حيث يتم إعادة تصنيعه بكامله ومن ناحية أخرى توفير المبالغ التى تنفقها الدولة فى مرتبات جامعى القمامة (البلدية) وكذلك تكاليف نقلها وعدم كيفية التخلص منها مما تؤثر على البيئة .

19- طبعا للأبحاث البيئية:

- 1- فى موضوع الأحتباس الحرارى وما له من مخاطر ومنها غرق الدلتا وفناء 2 مليون فدان من الأراضى الزراعية فإن المشروع يكون البديل ويقل بشكل كبير الأثار الناجمة عن الأحتباس الحرارى فزراعة 20 ألف فدان فى مدينة من 100 مدينة لتصل 2 مليون فدان زراعة قد يقلل حدوث ذلك .
- 2 - إقامة العشوائيات بالوادى والدلتا الذى لا يرتفع مستوى أراضيها عن سطح البحر إلا بأمتار قليلة مع عدم وجود صرف صحى بأغلبها أو لو وجد بعض منها فبلا شك هناك تسريبات كل هذا يؤدى إلى تلوث المياه الجوفية ككل والذى من مصدرها الأساسى النيل التى تحيطه الوادى والدلتا التى يسكنه 90 % من المصريين أما فى حالة الإنتقال للصحراء فيكون مستوى الأرض مرتفع عن سطح البحر بما لا يقل عن 50 متر وفى حالة تسريبات الصرف الصحى حتى وصوله المياه الجوفية لن يؤدى إلى أى تلوث .
- 3 – إنتقال الكثافة السكانية من الوادى والدلتا إلى الصحراء سيؤدى إلى تقليل التلوث فى مياة النيل والمجارى المائية (الترع والمصارف) التى تمتد لأكثر من 30 ألف كم على مستوى مصر وعودة الثروة السمكية إليها مرة أخرى

20- الحوادث الطبيعية كالزلازل والبشرية كالحروب والحريق وإنهيار منزل أو صخرة وغيرها فى مناطق العشوائيات تؤدى لحوادث كارثية مع صعوبة الإنقاذ كما حدث فى حادثة صخرة الدويقة وذلك بعكس التخطيط العمرانى المنظم والبعد عن العشوائية المشروع لا يؤدى لحوادث نتيجة الحوادث مع سرعة وسهولة الإنقاذ حيث لا يتعدى ارتفاع أى مبنى فى المدينة عن 3 طوابق.

21- وقف التمدد العشوائى وأرساء نظام سكانى متكامل من كافة الخدمات المنظمة بدون تكديس فالمدينه مخططة بحيث لا تكون هناك أى إشارة مرور أو شرطى مرور وبالتالي توفير الميزانية المخصصة لذلك .

22 - المشروع بنظامه وتنظيمه لا يدع مجالاً للنزاعات بين الأفراد وينهى على النزاعات القضائية طويلة الأمد التى تثقل عاتق القضاء كدعاوى كالتسطو والنصب و الأيجارات والقسمة ومخالفات البناء وغيرها

23 - نقلة سكانية حضارية اقتصادية جديدة حيث يوفر المشروع منزلاً ببستان لكل مواطن بكل مدنه 100 مدينة لـ 150 مليون نسمة ذات شكل حضارى معمارى تراثى يدل على هويتنا مما يجذب السياح

24 - المشروع ينمى المجال السياحى حيث يحل المشكلات التى يضيق بها صدر أى سائح كالاتى : مشكلة الزحام المرورى تضعيق الوقت المحدود للسائح والتى يرغب بزيارة أكبر عدد ممكن من الأماكن السياحية

وبالتالى يقلل التلوث من عدم السيارات الذى يسبب الإضرار بالصحة للسائح ويقضى على العشوائيات التى تحيط بالمناطق الأثرية وتشويه منظر الأثار .

25 - تبنى الصناعات الحرفية وتطويرها بدلاً من اندثارها والتى تقوم على النخيل والتى يدخل جزء كبير منها فى السياحة وكذلك صناعة الأثاث

26 - المشروع يعتبر كضمان اجتماعى لكل مواطن إذ يمكنه الإعتماد على المساحة المزروعة كإكتفاء ذاتى حيث أن برامج الخصخصة نتج عنها أن غالبية الشعب خارج المعاش التأمينى وكذلك قلة فرصه الحصول على عمل للمواطن عند بلوغه سن الأربعين لن يجد شركة قطاع خاص تقبله للعمل لديها لكبر سنه وطلبه لمرتب مرتفع لكثرة التزاماته بسبب إعالته لأسرته بخلاف شاب فى مقتبل العمر يقبل بمرتب يتوافق مع التزاماته القليلة

ومن ناحية أخرى فبالنسبة لموظفى الحكومة يحفز البعد عن الفساد الإدارى فى الدولة حيث لاجحة بعد توافر المطالبان الأساسيان المأوى والمأكل والتى كان الجميع يتحجج بأن المرتب لا يكفى أجره السكن مع وجود مصدر دخل بدل العمل الإضافى الذى لا يتناسب مع مكانته الاجتماعية كمدرس الأنشطة الذى يعمل بياعاً فى محل مأكولات يذهب إليه طلبته أو إمام وخطيب مسجد يعمل فى شركة نظافة ليجمع القمامة ممن يخطب فيهم يوم الجمعة وهكذا من الأمثلة الكثيرة.

27- المشروع يعتبر متنفس ومصدر إبداع لأبناءنا ويقوى روح الإنتماء حيث توافر مساحة البستان بكل منزل يقضى فيها الأبناء وقت فراغهم بعمل مفيد كالزراعة خلافاً للعشوائيات التى لا يجد أبنائنا متنفساً سوى السيريرات وألعاب البلاى استيشن ومعظمها عنيفة تؤثر على نفسيتهم وتصيبهم بالبلادة وينفق عليها مبالغ على المستوى القومى تصل لملايين الجنيهات .

28- (لا تضع البيض كله فى سلة واحدة) نقل **ديوان الوزارات والهيئات المركزية** والتى لا يتعامل معها الجمهور - خلاف المديرىات المنفذه لسياسة الوزارة بالمحافظات - إلى مختلف المدن بحيث تختص كل مدينة بديوان وزارة وهيئاته المركزية وموزعة على عدة أبنية طبقاً لتخطيط المشروع لا يؤدى انهيار كافة مؤسسات الدولة مرة واحدة إذا حدث كارثة طبيعية كالزلازل أو الحروب . لأقول تنقل للمدينة فى مبنى واحد بل فى عدة أبنية متفرقة بالمدينة ومرتبطة ببعضها بدائرة اتصال مغلقة .
ومن ناحية أخرى مرتبات الموظفين التى تصل لـ 6 مليار جنية شهرياً والتى على تنشيط المدينة إقتصادياً من ممارسة الأنشطة التجارية كمناطق وسط البلد بالقاهرة

29 - توفير 3 ساعات يوميا تضيع في زحمة المواصلات × 20 مليون مواطن فقط = 60 مليون ساعة عمل يوميا يمكن استثمارها في الإنتاج فلو فرضنا أن ساعة العمل في مصر 5 جنية × 60 مليون ساعة يوميا = 300 مليون جنية يوميا كما يجنب المشروع الضغط النفسى الذى يقع على المواطنين جراء الزحام مما يكون سببا فى قلة الإنتاج

30- توفير المناخ الذى يساعد على نهضة التعليم وإصلاحه حيث يتوفر المساحات التى يمكن إنشاء أبنية تعليمية عليها وكذلك يمكن تطوير المعلم والطالب من خلال الدراسة العملية المتاحة

31- المشروع يوفر فرص عمل حقيقية منتجة للشباب وليس بطالة مقنعة ويصنع المستقبل لهم فبدلا من أن يعمل الشاب على نسبة شأى فى الشارع أو يتاجر على الأرصفة بمجموعة بضائع صينية معدومة الجودة تستورد بمليارات الدولارات من الخارج مسببة عجز الميزان التجارى للدولة وكذلك يوفر المواد الخام للمصانع بتكلفة قليلة

الفئة المستفيدة من المشروع

سكان مصر: 90 مليون نسمة بما يعادل 18 مليون أسرة على إعتبار متوسط الأسرة 5 أفراد منها على أقصى تقدير 3 مليون أسرة من الطبقة العليا والمتوسطة وغالبا لاتسكن العشوائيات والباقي 15 مليون أسرة من محدودى الدخل ممن يسكنون العشوائيات المقامة على أرض الوادى والدلتا منهم حوالى 5 مليون من موظفى الحكومة لايتعدى أجمالى راتبه 700 جنية

الفئة الأولى: البطالة المقنعة من موظفى الحكومة ممن يعملون بالوزارات وهيئاتها المركزية يتم نقلهم إلى الإدارات الحكومية الممثلة لكل وزارة والتي ستنشأ بكل مدينة وعن طريق رواتب هؤلاء الموظفين التى قد تصل لعشرات الملايين شهريا والتي تضخ بصفة مستمرة مما يمثل أنتعاش إقتصادى لتكوين علاقات إقتصادية متكاملة مما يؤدى لشغل السكان للمدن بسرعة وتوفير استثمارات محلية فى إنشاء فروع ومحال تجارية وغيرها ولا تكون كسابق المدن الجديدة التى يسكنها الأشباح وتعتبر رؤوس أموال موقوفة بالمليارات نظرا لبعدها عن العمل الأساسى والأضافى لسكان هذه المناطق عن سكنهم فى المدن الجديدة أو للتسقيع

وبذلك ومن منطلق قول حجا : (بلدى اللى فيها أكل عيشى) تستطيع الدولة توجيه الأقتصاد فى إتجاه هذا المشروع.

ومن الأفضل نقل دواوين الوزارات وهيئاتها المركزية إلى مدن المشروع الجديدة بحيث تختص كل مدينة بديوان وزارة بحيث لا يكون فى مبنى واحد ولكن على عدة أبنية موزعة على مستوى أحياء المدينة ومرتبطة بدائرة إتصال مغلقة كالبنوك وحيث أنه يعمل بدواوين الوزارات وهيئاتها على أقل تقدير 2 مليون موظف (رب أسرة) ويتركزون فى وسط القاهرة والسبب الأساسى فى تركيز الكثافة السكانية الرهيبة فى القاهرة فإذا تم نقل هذه الدواوين يتم حل مشكلة الإزدحام المرورى والميزانيات التى ترصد لهم طرق وكبارى وأنفاق وغيرها من المشروعات التى تلتهم من ميزانية الدولة الكثير وتوجيهها إلى مرافق والبنية الأساسية لمدن المشروع الجديدة ومن يعمل فى هذه المشروعات سيتوفر له قطعة

الفئة الثانية :- أصحاب الحرف فى كافة المجالات والذى يكون محل إقامتهم محل عملهم فكثير منهم يتعرض للغربة داخليا أو خارجيا لإنشاء بيت يأويه وطعام يقويه والمشروع يوفر الأمرين معا وذلك كعمال طائفة المعمار والتجار والأطباء والمهنيين والمحامين والحرفيين وكافة أطياف المجتمع بمعنى كل من يعمل بالمدينة تخصص له قطعة

تخطيط المدينة

كل مدينة مساحتها 50 ألف فدان (20 ألف فدان نشاط زراعي - 30 ألف فدان سكني زراعي منتج ومدافن و نشاط صناعي يقوم على الإنتاج الزراعي للمدينة وما حولها من زراعات وكتوسعات في المستقبل) الرسومات المرفقة عبارة عن كروكي للمدينة للإسترشاد والتوضيح

الكروكي الأول يوضح المدينة ككل أبعادها 18 كم موازي للطريق الصحراوي × 11.350 كم = 50 ألف فدان مداخلها 4 محاور رئيسية تبدأ من الطريق الصحراوي حتى نهاية المنطقة الصناعية لتصل بالمدينة التي تليها . عرض الشارع 60م (5م رصيف لكل جانب + 5م انتظار لكل جانب + 20 م جزيرة وسطى تزرع بالنخيل المنتج للبلح وأشجار الزيتون + 20 م نهر الشارع في كل اتجاه) ويكون هذا الشارع فاصل بين الأحياء ويقع على جانبية مباني الإدارات الحكومية والأستراتيجية كالبنوك وخلافه توزيع المدينة (10 الأحياء - منطقة صناعية) بالإضافة إلى (20 ألف فدان المنطقة الزراعية المحيطة - المدافن)

الكروكي الثاني يوضح تقسيم كل حي وأبعاده 2.300 كم × 4.735 كم به 400 مجاورة (8 أعمدة × 50 صف) يفصل بينهم شوارع ثانوية 5 شوارع موازية للرئيسي بكل حي شارع تمر به المرافق الأساسية التي يمد الحى ويقع على جانبيه المناطق التجارية المتخصصة كالموسكى والسبئية وغيرهم وذلك بطول 10 كم بعرض 50م (5م رصيف لكل جانب + 5م انتظار لكل جانب + 10 م جزيرة وسطى تزرع بأشجار الزيتون والنخيل المنتج للبلح + 10 م نهر الشارع في كل اتجاه 6 شوارع ثانوية موازية للشارع الرئيسي وكذلك 49 شارع فرعى يخدم القطع السكنية عدد القطع بكل حي 9600 قطعة (4×20 = 800م 2) + 400 قطعة خدمى (25×80 = 2000م 2) تطل على الشوارع الثانوية

الكروكي الثالث يبين تقسيم المجاورة وأبعاده (80م × 265م) مكونة من 24 قطعة مساحة كل منها 800م 2 + قطعة مساحتها 2000م 2 تستخدم كدور علم أو عبادة أو محال تجارية وغيرها من الأنشطة الخدمية ويفصل بينهم شارع 15 م

الكروكي الرابع يبين شكل القطعة وأبعاده 20 م واجهة × 40 م طول مساحة السكن 7.75 م واجهة × 12 م طول مكون من 3 غرف وصالة وحمام ومطبخ المساحة المستغلة زراعيًا 5 قيراط تزرع بأشجار الفاكهة والخضر الرصيف أمام القطعة يزرع 5 نخلات منتجة للبلح ملك لصاحب القطعة *يتم رى الجزر الوسطى بالشوارع عن طريق الماء الصالح للزراعة المستهلك من الأبنية الخدمية الموجودة على جانبي الشارع ويستخدم الماء الصالح للزراعة الناتج من استعمال صندوق الطرد والتي تصل كمية الماء المستهلكة من خلال عمود صرف القاعدة ليصل بمنظومة معالجة بسيطة بدون تكلفة موصل بنظام بشبكة رى بالتنقيط تحت سطح التربة لرى الأشجار التي تزرع فى جزر الطرق والشوارع لتمد تربة الصحراء الفقيرة بالعناصر المهمة وكسماد للزرع .

* عدد الشوارع الفرعية 101 شارع بطول 12 كم وعرض 15م (3م رصيف لكل جانب تزرع بالنخيل المنتج للبلح + 9 م نهر الشارع فى اتجاهين)

ويمر فى الجزر الوسطى للشوارع الثانوية بكل حي المرافق ليخدم كل مسار من المرافق صفان من المجاورات على جانبية من شبكة الصرف الصحى وشبكة المياه والغاز والتليفونات وفى اعلى خط كهرباء الريف ليوصل المجاورات التي على جانبيه بالمرافق

مواقع المشروع

يستفاد من كافة الطرق الصحراوية الموجودة بالفعل مع الأخذ في الاعتبار أبحاث التربة وأراء المتخصصين وذلك على التفصيل الآتى
طريق القاهرة الفيوم 100 كم ويمكن إنشاء مدينتين عليه
سيناء يمكن إنشاء 10 مدن فى وسط وشمال سيناء و الاستفادة من مياة السيول
طريق القاهرة – الواحات – الفرافرة – الداخلة – الخارجة 800 كم ويمكن إنشاء 10 مدن
طريق الصحراوى الغربى بطول 1100 كم ويمن أنشاء ما يزيد عن 15 مدينة
طريق الشيخ فضل المنيا- رأس غارب 300 كم ويمكن إنشاء 4 مدن
طريق أسوان أبو سمبل غنى بالمياة الجوفية لقربه من بحيرة ناصر بطول 275 كم ويمكن إنشاء 4 مدن عليه
طريق وادى العلاقى أسوان حلايب وشلاتين ويمكن إنشاء 6 مدن عليه
طريق ساحل البحر الأحمر ويمكن الاستفادة من تحلية ماء البحر مع وجود خطوط الكهرباء ويمكن إنشاء 10 مدن
طريق وادى النطرون العلمين ويمكن إنشاء 6 مدن عليه ويمكن الاستفادة من الأمطار التى تسقط مع إمكانية الاستفادة من تحلية ماء البحر مع وجود خطوط الكهرباء

طريق العلمين مرورا بمطروح وحتى السلوم ويمكن إنشاء 4 مدن عليه
ويمكن إنشاء أول مدينتين أول طريق الفيوم وأول طريق الواحات وذلك لقربه من مطار 6 أكتوبر + وجود خط سكة حديد موازى لهذا الطريق يمكن تطويره بسرعة وسهولة + خط كهرباء ضغط عالى يمر بموازاة الطريق الصحراوى المؤدى للواحات + كابل اتصالات فيبر حتى الفرافرة

مصادر التمويل المشروع

- 1- المصدر الأساسى للتمويل الشعب الذى ينفق 180 مليار جنيه سنويا ببناء 1.2 مليون منزل عشوائى على الأرض الزراعية فإذا كان تكلفة بناء السكن فى القطعة 50 ألف جنيه فتكلفة إنشاء 100 ألف قطعة الموجودة بالمدينة 5 مليار جنيه بالإضافة إلى 5 مليار جنيه مرافق وبنية أساسية يصبح تكلفة المدينة 10 مليار جنيه أى يمكن لمصر أن تنشأ كل عام 18 مدينة
- 2- الميزانيات التى ترصد لحل مشكلة المرور من إنشاء طرق دائرية تستقطع من الأرض الزراعية وتساعد على التوسع العمرانى على امتدادها على حساب الرقعة الزراعية وكذلك الكبارى والأنفاق توجه إلى البنية الأساسية والمرافق للمشروع
- 3- الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى رحب بالفكرة وعرض تمويل المنطقة الصناعية من مرافق وتخطيط وبنية أساسية
- 4- الأستثمارات المصرية (رجال الأعمال المصريين الموجودين بالخارج) بلا شك سيكون لها دور كبير فى المساهمة فى بناء بلدها
- 5- فى حالة الموافقة على نقل دواوين الوزارات وهيئاتها المركزية إلى مدن المشروع الجديدة يمكن تأجيرها كفنادق أو وحدات إدارية وتجارية وبهذه المبالغ يتم المساهمة إنشاء مقرات جديدة
- 6 - تمويل المرافق الفرعية التى تتصل بالقطعة يتحملها صاحب القطعة
- 7 - يتم تمويل إنشاء الإدارات من بيع المحلات التجارية التى ستنشأ بالدور الأرضى أسقل المبنى الحكومى حيث يضاف على المكان السمة التجارية الموظفين وكثرة المترددين عليه كمنطقة وسط البلد بالقاهرة

8 - وتتم بناء المدارس بالمشاركة : الدولة بالأرض مجانا والقطاع الخاص (كلاعبى الكرة والفنانين أو أى مستثمر أو مجموعة شركاء) يقوم بتمويل إنشاء المبنى وتجهيزاته الذى لايتعدى إرتفاعه 3 طوابق تحت إشراف هيئة الأبنية التعليمية وفى المقابل يمنح صك استثمار بقيمة التكاليف بعائد شهري 30 ألف جنيه من وزارة التربية والتعليم قابل للزيادة ويمكن للمنشئ بيع الصك للغير ويلتزم كل ولى أمر طالب بدفع اشتراك شهري 50 جنيها حيث لايتعدى الفصل عن 30 طالب × 60 فصل بالمدرسة × 50 (الأشتراك الشهري لكل طالب) = 90000 جنيه توزع كالاتى (60 ألف رواتب للمدرسين شهريا + 30 ألف جنيه عائد شهري دورى لمنشئ المبنى على إعتبار تكلفة الإنشاء 3 مليون جنيه. (مع وجود منظومة تعليمية معينة تطور التعليم وتقضى على الدروس الخصوصية تفرز طالب على مستوى عالى من الثقافة والمهارة فى تخصصه سيأتى سردها لاحقا)

9 - توجد بالمدينة مستشفى عام كافة التخصصات على على مستويشكلا ومضمونا على سطح 3360م². ويتبعها 10 وحدات طبية بكل حى بمسطح 2000 م² يتبعها مدرسة ثانوية للتمريض فى كل حى تخدم 9600 أسرة تبنى من التبرعات والزكاة والصدقات

خطوات تنفيذ المشروع

- استنفار الشعب بالاعلان عن فكرة المشروع وإعتبره حالة حرب لا بد للكل أن ينهض من أجلها وبيان فائدته على المستوى الشخصى لكل مواطن وعلى المستوى القومى وأن كافة المباني التى تبنى فى الوادى والدلتا لن تكون لها أى فائدة بسبب نقل قطاع كبير من السكان خارج الوادى والدلتا إلى المشروع الجديد وسيصبح الوادى مقتصر على الأنشطة الزراعية . وليكون هو المشروع القومى على مدى العشر سنوات القادمة تتركز فيه كل جهود الدولة وميزانيتها كمشروع السد العالى قديما .

- اختيار المنطقة المناسبة لعمل المشروع عليها بحيث تكون قريبة من الماء وتكون الارض شبه مستوية لسهولة وسرعة البدء بالمشروع ويوجد لدينا مساحات كثيرة فى مصر بهذه المواصفات التى تساعد على العمل فى المشروع فى اقرب وقت .

تنفيذ تخطيط المشروع من قبل الجهات المختصة مستعينة بمشاركة طلبة الجامعات ذات التخصصات (كلية الجيولوجيا- كلية الهندسة – كلية الزراعة ...إلخ) فى التنفيذ على الطبيعة ووضع العلامات المساحية لكل قطعة وكذلك إجراء مسابقات بين المتخصصين حول تصميم الطابع المعمارى لكل حى .

على أن يتركز التخطيط والتنفيذ فى حى واحد من كل مدينة ثم الذى يليه وهو الحى الذى به الإدارات إعداد نسخ العقود وقرارات التخصيص برقم القطعة جاهزة على ملء بيان الطالب وتسليمه له مع الرسومات الهندسية ورخصة البناء بدون مقابل

يتم إنشاء شبكة الطرق بقدر الاحتياج بالطريق الذى يحتاج رصف عرضه 20 م فى كل إتجاه يتم منه رصف 6 م ثم يتم تكملته حسب الحاجة

البدء بإنشاء الحى الثالث والذى يتوسط المدينة والذى تتركز فيه معظم الإدارات الحكومية

* مدة تنفيذ إنشاء المدينة لايتعدى 6 أشهر تشطيب كامل لكافة المباني والمرافق ل 9600 مبنى بتكلفة حوالى مليار جنية

لذا افانى أدعو 2000 مهندس متخرج حديثا و20 ألف عامل فى كافة التخصصات

ممن أقاموا 18 يوما فى ميدان التحرير متحملين كافة الظروف أن نتضامن معا فى هذا المشروع لبناء ولرسم صورة جديدة لوطننا خالية من العشوائيات التى تشوه صورة الوطن أمام أنفسنا والعالم الصورة التى خلقها الله لوطننا نيل تجرى مياهه من الجنوب إلى الشمال ليبدع أجمل بستان على جانبيه وسلسلة جبال موازية له كقلاع لما بين جنبيها من جنان وبدلا من أن نزرع الزرع بالصخر، نزرع الصخر بالزرع

وليعلم كل منا أن أبانا قد ضحوا من أجل الوطن بدمائهم فى النكسة والإستنزاف والعبور فالיום دورنا
فلنصنع حربنا بأيدينا ولنعبّر بوطننا من الإنجراف للهاوية إلى الصعود لمصاف الدول.
وأطالب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو أى مسئول بعدم طلب معونة من أى دولة حيث أننا سنبنى وطننا
بحول الله وقوته فذلك هو التحدى حتى نحس بثمرة جهدنا ولا يكون لأحد فضل علينا

ثانيا: رؤية لإصلاح التعليم
(التعليم العملى الشامل الموحد المتخصص)

مقدمة: المبادئ التي تقوم عليها رؤية إصلاح التعليم

- 1 - أعمل لتتعلم لا تتعلم لتعمل
- 2- توحيد نوعية التعليم فى نظام تعليم موحد وشامل
- 3- جعل مادة التربية الدينية ومواد الأنشطة مادة أساسية تضاف للمجموع
- 4- مرحلية التعليم والهدف من كل مرحلة فى وصول الطالب لمستوى معين
- 5- الدراسة المتخصصة فى مرحلة الثانوى العام

المحاور التي يقوم عليها رؤية إصلاح التعليم

- 1 - تطوير الأبنية التعليمية
- 2 - نوعية التعليم والمناهج التعليمية
- 3 - تعديل المراحل التعليمية
- 4- تحسين وضع المعلم ماديا وسلوكيا وعلميا

تقوم المنظومة على المبادئ التالية:

- 1 - إعمل لتتعلم لا تتعلم لتعمل : فكرة التعليم التطبيقي حيث يخرجنا من دائرة الحفظ والتلقين ليتفاعل عمليا حي وخاصة فى مرحلة الإعدادية (التطبيق العملى للأساسيات الدراسية) والمرحلة الثانوية (التطبيق العملى المتخصص) والأستفادة من مرحلة الفتوة العمرية فى بناء المجتمع والمشاركة فية فطالب الثانوى الزراعى يكون تعليمة عمليا بالزراعات الموجودة بالمدينة وكذلك طالب التمريض يكون بالمستشفيات وطالب الصنایع بالمصانع وطالب الأدبى بإجراء البحوث الميدانية فى موضوعات موادہ الدراسية كمادة الإجتماع وعلم النفس والتضاريس وهكذا
- 2 - تحقيقا لمبدأ المساواة فى تكافؤ الفرص أمام أبناء الوطن جميعا فى الحصول على نوعية تعليم واحدة متميزة وجيدة أما تلقى الخدمة التعليمية (المدارس الخاصة) فلا مشكلة أن تتفاوت كل بحسب مستواه المالى . لذا يتم دمج أنظمة التعليم الأميرى واللغات والتجريبى والأزهرى فى نظام واحد شامل فوائده الثلاث أنظمة ومتخصص
- 3 - مرحلية التعليم والهدف منها مع تبسيط المواد الدراسية وبدء التوجه فى مرحلة الثانوى حيث الأتى:
 - ا - استبعاد المواد التي لاتخدم الطالب الثانوى فى تخصصه يجعله متفرغا لدراسة مواد تخصصه
 - ب- المدرسين الذين يدرسوا 100 ألف طالب غير متخصص يدرسوا ل50 ألف طالب متخصص فنقل الكثافة الطلابية على المدرس
 - ج - توفير المبالغ التي تنفق على طباعة الكتب الدراسية فبدلا من طباعة 100 ألف كتاب رياضة للثانوى العام يتم طبع 20 ألف لمن فى تخصص يدرس الرياضة وهكذا فى باقى المواد والتخصصات
- 4 - من المواد الأساسية (التربية الأيمانية لكل من المسلم والمسيحي كمكون تربوى أساسى ولتقوية الوحدة الوطنية)

أوجد الله تعالى فى الإنسان ثلاثة عناصر أساسية : الجسد - الروح - العقل
الجسد قوامه التغذية والروح قوامها الدين والعقل قوامه العلم ولا يستقيم أى إنسان إذا إختل أى عنصر من هذه العناصر وخاصة الروح وتعليم الدين سواء الأسلامى أو المسيحي يهذبها ويبعدها عن التباغض والعداوة فلا يوجد دين لا يدعو لحفظ وصون حقوق العباد لاتظلم لاتسرق لا تقتل وغيرها من حقوق العباد

والتي تحفظ إنسانية البشر جميعا أما حقوق الرب فهي سر بين العبد وربيه إن شاء غفر وإن شاء عذب بها ولا يطلع عليه أى مخلوق ولا يستطيع الحكم عليه وتربية الروح أهم إذ بدون تربيتها يصير الجهل والتعصب و الفتنة الطائفية ففى أحداث منشبة ناصر لاتجد فيمن كانوا يتقاتلون شيخا أو قسيسا وإنما جهال العلم بدينهم وتاريخيا عندما كانت النزعة الدينية أقوى قديما من الآن عند كل من المسلمين والمسيحيين لم تظهر أى فتنة إلا مع البعد عن الدين لذا أصبح من الضرورة أن تكون التربية الدينية مادة أساسية فى مرحلتى النشء الإبتدائى والإعدادى وتقوم على أربع محاور رئيسية

المحور الأول : تطوير الأبنية التعليمية

أفقيا : المنظومة السابقة توفر عددا كبيرا من المدارس 40 مجمع مدرسى حكومى فى كل مدينة بمعدل 4 مجتمعات لكل حى تخدم 28800 أسرة بمعدل مدرسة لكل 5760 أسرة و 10 مدارس خاصة ، لكل حى مدرسة ابتدائى إعدادى ثانوى المجمع على مساحة 4000 م² ينقسم لمدرستين مدرسة ابتدائى وإعدادى وثانوى تخصص علمى وأدبى والمدرسة الأخرى ثانوى تخصص إما صناعى أو زراعى أو أزهري أو تجارى أما الثانوى التمرىض فيكون بالوحدات الطبية والثانوى الفندقى بالفنادق المدرسة على ثلاث طوابق الأرضى ابتدائى والأول إعدادى والثانى ثانوى . بكل مدرسة 60 فصل 20 فصل لكل مرحلة . 5 فصول لكل سنة دراسية الفصل مساحته 5م × 7م كثافته الطلابية لاتتعدى 30 طالب رأسيا : توفير المعامل المجهزة بالمعدات والمواد الخام بالمراحل الإعدادية والثانوية لكل مدرس فصله المجهز معمليا الذى ينتقل إليه الطالب حسب حصته وليس المدرس هو من ينتقل للطالب الأمر الذى ينشط الدورة الدموية للطالب أثناء الإنتقال فى مدة الخمس دقائق بين كل حصة وحيث أن المدن الجديدة ستجذب نسبة كبير من المواطنين المقيمين بالمناطق العشوائية مما يقلل الكثافة الطلابية بالمدارس الموجودة بهذه المناطق

المحور الثانى : نوعية التعليم:

فى مصر ثلاث أنظمة تعليمية وهى الأميرى – الأزهرى – اللغات لكل منه فوائده ولتحقيق فوائد الثلاثة يتم دمج الثلاث أنظمة فى نظام واحد (التعليم الشامل) استنادا لمبدأ المساواة فى تكافؤ الفرص أمام كافة المواطنين التعليم الشامل هو مجموعة من المواد التى تدرس فى كل مرحلة ويجوز لولى الأمر إضافة مواد دراسية أخرى يعلمها لأبناءه على أن يتحمل مصاريف تدريسها وكتبتها لاتضاف للمجموع ولكن يعطى شهادة باجتياز هذه المواد مما يعود بالنفع المادى على المعلم

المحور الثالث :مراحل التعليم والمناهج التعليمية

وتنقسم الى:
اولا المرحلة الابتدائية: اربع سنوات من سن ست سنوات العشر سنوات ويدرس فيها (الدين – القراءة - الحساب – الأنشطة البيئية فى صورة ألعاب) على النحو التالى :

المواد الدراسية	التربية الدينية	القراءة	الحساب	الأنشطة والألعاب
السنة الأولى	حفظ جزء الثلاثون واحاديث	تعليم القراءة	العد	معرفة الأدوات
السنة الثانية	حفظ التسع والعشرون واحاديث	تعليم الكتابة	تعليم الجمع والطرح	استخدامات الأدوات

السنة الثالثة	حفظ الثامن والعشرون واحاديث	الكتابة والإملاء	تعليم القسمة والضرب	المبادئ الأساسية
السنة الرابعة	حفظ السابع والعشرون واحاديث	مبادئ القواعد	تعليم الكسور الاعتيادية والعشرية والعمليات عليها	التدريب العملى

أما بالنسبة للطلبة الأقباط فتكون دراسة الدين تبعا لأرائهم وبذلك يكون قد حصل الطالب على اساسيات التعليم التى يحتاجها كل انسان فى حياته ليخرج من دائرة الأمية والجهل .

ثانيا المرحلة الإعدادية: وهى اربع سنوات من سن العاشرة الى الرابعة عشر سنة ويدرس فيها المبادئ الأساسية للمواد الأساسية الآتية:

- 1 -التربية الدينية (جزءين لكل عام – الأحاديث الشريفة التى تبين المعاملات)
- 2 -اللغة العربية (القراءة والنصوص والقواعد النحوية بالحد الذى يضبط معه اللغة
- 3 -اللغة الأنجليزية (بما تمكنا من المحادثة مع الأشخاص والتعامل مع المعدات
- 4 -الحاسب الألى (تعليم المبادئ والأساسيات بما يكفل له التعامل مع الكمبيوتر
- 5 -الرياضيات (جبر – هندسة – إحصاء) لكل قسم درجة
- 6 -التاريخ والجغرافيا
- 7 -العلوم
- 8 - الأنشطة العملية

الزراعة (التدريب على أوليات الزراعة عمليا)

الصناعة التدريب على أوليات الصناعة عمليا

الأسعافات الأولية التدريب على أوليات الزراعة عمليا

وبذلك يكون وصل الطالب إلى مرحلة المواطن المميز ذو الثقافة العامة والتدين وكيفية التعامل مع الكمبيوتر والمعدات

المرحلة الثانوية: ومدتها أربع سنوات من سن الرابعة عشر حتى الثامنة عشر وتنقسم إلى ثانوى

- 1- زراعى ويقبل الطلبة المميزين فى الأنشطة الزراعية و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 2- صناعى ويقبل الطلبة المميزين فى الأنشطة الصناعية والهندسة و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 3- تمرىض ويقبل الطلبة المميزين فى الأنشطة الإسعافية والعلوم و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 4 – فندقى ويقبل الطلبة المميزين فى اللغات و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 5 – تجارى ويقبل الطلبة المميزين فى الجبر والأحصاء و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 6 – أزهرى ويقبل الطلبة المميزين فى التربية الدينية والتاريخ و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 7 – علمى ويقبل الطلبة المميزين فى العلوم والأنشطة الزراعية و المواد التى يتطلبها التخصص
 - 8 – أدبى ويقبل الطلبة المميزين فى التاريخ والجغرافيا و المواد التى يتطلبها التخصص
- و المواد الدراسية المشتركة فيما بينهم هى / اللغة العربية واللغة الأنجليزية وتكون المرحلة الثانوية للتخصصات النظرية كأدبى وعلمى وتجارى فى نفس المدارس الأبتدائى والإعدادى

يضاف إليها مواد التخصص كل بحسب تخصصه وتكون الدراسة عملية بنسبة 65% وبذلك نكون وفرنا على الطالب عبءا كبيرا فى دراسة مواد لا يحتاجها تخصصه مما يوفر عليه عناء دراستها ليتفرغ فيبدع فى مجال تخصصه ويوفر على الدولة المبالغ التى تنفق على تدريس مواد لا يحتاج إليها الطالب فمثلا الطبيب ما هى علاقتة بدراسة الرياضيات المتطورة كالتفاضل والتكامل وهندسة فراغية وغيره وكذلك مهندس الزراعة وكذلك التخصصات النظرية

وفى نهاية المرحلة الثانوية لدينا مواطنا مؤهل تدريبا فى تخصصه يمكنه القيام بمهامه كفى متخصص فى عمله

المحور الرابع : تحسين وضع المعلم ماديا وسلوكيا وعلميا

وذلك برفع راتبه خاصة مع إستفادته من المنظومة وتنتهى الدروس الخصوصية حيث يتم تحديث منظومة الإمتحان بحيث تكون طرح مسألة يكون حلؤها من خلال العمل التطبيقي
أن المدرس فى المرحتين الإعدادية والثانوية له حوافز من إنتاج الطلبة أو من الدراسات البحثية الواقعية التى يقوم بها الطالب حال دراسته نظرية